الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اربعاء

2024\02\19

العدد 238

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

علمانية الجامعات في العراق على المحك

سمير عادل

في الوقت الذي يُجمَّد فيه قانون فرض الحجاب على النساء، وحديث رئيس البرلمان الإيراني الحالي محمد باقر قاليباف عن عدم إمكانية استمرار القانون المذكور، اذ حملت تصريحاته في طياتها دلالات على التحولات الكبيرة في المنطقة، إلى جانب الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة التي تمر بها الجمهورية الإسلامية، والاحتقان الاجتماعي المستمر، الذي تفجّر في إحدى محطاته قبل سنتين، وأدى إلى انطلاق حركة تطالب بإسقاط النظام السياسي، وذلك إثر مقتل مهسا أميني في معتقلات النظام بسبب عدم ارتدائها الحجاب. وبينما تتهاوى أركان «قلعة الإسلام السياسي» هناك، تشهد الساحة العراقية خطوات متسارعة لأسلمة المجتمع العراقي وحسم هوية الدولة السياسية، وسط تداعيات التحولات الإقليمية التي تثير قلق القوى الإسلامية من الأحزاب والمليشيات في العراق بتقويض مكانتها في السلطة. غير أن هذه المساعي تصطدم بموجة مقاومة كبيرة، تتجلى في اعتراضات واحتجاجات اجتماعية آخذة في التبلور نحو حركة علمانية مدنية وحضارية. وإلى جانب ذلك، لم تنجح الأحزاب الإسلامية الشيعية، حتى الآن، في حسم الصراع على السلطة أو إقصاء معارضيها نهائيًا. سقوط نظام الأسد، الذي أعقب مباشرة الضربات الموجعة التي تلقاها حزب الله في لبنان وتقزيمه عسكريًا وسياسيًا، و اعتلاء أحد أجنحة الإسلام السياسي السني، ممثلًا بهيئة تحرير الشام، السلطة في دمشق، أربك جميع الحسابات الاستراتيجية لحلفاء إيران في المنطقة، وخاصة ما تبقى من القطع الدومينو المتساقطة هي في العراق. إذ تعتمد معادلة السلطة في العراق التي تهيمن عليها الأحزاب الإسلامية الشيعية على دعامة النفوذ الإيراني.

صحيح أن مساعي أسلمة المجتمع العراقي أخذت منحًى تصاعديًا منذ الغزو واحتلال العراق، وشهدت تذبذبًا في بعض المراحل، إلا أن حسم هوية الدولة ككيان طائفي وديني، وفرض الاستبداد السياسي، انطلقت قاطرته بشكل قانوني وسياسي ممنهج منذ تعيين محمد شياع السوداني رئيسًا للوزراء من قبل تحالف تلك الأحزاب الإسلامية الذي يسمى بالاطار التنسيقي. وقد تجلى ذلك في سلسلة من القوانين، مثل قانون مكافحة البغاء والمثلية، وقانون عيد الغدير، وآخرها تعديل قانون الأحوال الشخصية، الذي يشرعن التقسيم الاجتماعي الطائفي والديني للمجتمع العراقي. وإذا دققنا في هذه القوانين، إلى جانب قرارات أو مشاريع قوانين موازية ومتناسقة معها، مثل اعتقال أي شخص بتهمة الترويج لمحتوى "هابط"، ومسودة قانون حرية التعبير، وقانون الحريات النقابية، يتضح بشكل لا لبس فيه أن عملية أسلمة المجتمع العراقي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بترسيخ سلطة استبدادية. أي، بعبارة أخرى، لا أسلمة للمجتمع مع وجود الحريات، فالأسلمة كسياسة ممنهجة ترتبط ارتباطًا عضويًا بالاستبداد السياسي.

وفي هذا السياق، تأتي المحاولات المستمرة لانتزاع صفة العلمانية من الجامعات العراقية. وإذا عدنا إلى التاريخ، وتحديدًا في أواسط القرن العشرين وبعد النصف الثاني منه، نجد أن هناك حركتين اجتماعيتين ساهمتا في رسم المشهد السياسي العراقي: الحركة الطلابية والحركة العمالية. وكانت الأحزاب السياسية، التي مثلت تيارات وميول مختلفة داخل تلك الحركات هي مدنية الطابع، على سبيل المثال حزب الاستقلال وحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب قومية أخرى. وقد نشأ معظم كوادر وقيادات هذه الأحزاب

التتمة ص ٣

البيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس المركزي للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

عقد المجلس المركزي للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني اجتماعه الأول عبر اونلاين منصة «الزوم» يوم ١٢ شباط ٢٠٢٥، بحضور غالبية أعضائه من ممثلي الاتحادات والمنظمات العمالية، إلى جانب عدد من الأحزاب الاشتراكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جدول الأعمال:

١. استعراض التقرير عن الفترة من ٢٢ أيلول ٢٠٢٤ إلى ١٢ شباط ٢٠٢٥.

٢. التحضير لعقد المؤتمر التعريفي بالجبهة العمالية الموحدة.

٣. مناقشة وإقرار القرارات.

بعد المصادقة على جدول الأعمال، افتتحت جلسات الاجتماع بمناقشة التقرير، الذي استعرض الأنشطة والفعاليات التي نُظمت في عدد من البلدان بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني (٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤)، حيث قامت الجبهة بإصدار بيان خاص بالمناسبة، ونداء موجّه إلى الاتحادات والمنظمات العمالية، مترجماً إلى اللغات: العربية، والإنكليزية، والفارسية، والكردية، والألمانية، والسويدية.

كما نُظمت سلسلة من الندوات، والوقفات التضامنية، والتظاهرات، وتم استثمار هذه الفعاليات في التعريف بالجبهة في عدد من الدول، منها: تونس، العراق، مصر، اليابان، إيران، السويد، ألمانيا، المغرب، بريطانيا، غزة، الضفة الغربية، والصين، كما تم تسليط الضوء على المناسبة من خلال إصدار أعداد خاصة من الصحف العمالية، مثل (نضال النضال) في فلسطين و(صدى العمال) في العراق و (دنكي كريكار) في كردستان، إضافة الى صحف ووسائل الاعلام التابعة للأحزاب الاشتراكية المشاركة في الجبهة العمالية، كما تمت الإشارة الى صدور بيانات عدة عن الجبهة بمناسبات مختلفة، مثل العام الجديد، وقرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال مجرمي الحرب بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، ووقف إطلاق النار في غزة، وتوجيه دعوات للعديد من الاتحادات العمالية في سوريا، ولبنان، وموريتانيا، ومصر للانضمام إلى الجبهة، حيث جاءت الردود إيجابية. كما تم الإقرار على شعار الجبهة وكتابة النظام الداخلي ضمن مسار البناء الداخلي للجبهة.

وتم تقييم المرحلة السابقة بإيجابية، مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى الاستعدادات لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، خصوصاً في ظل تصريحات الإدارة الأمريكية الجديدة حول تهجير سكان

خطة إنهاء الحشد الشعبي ومستقبل العراق!

عثمان حاج مارف (امجد غفور)

الصفحة الثانية

كل الدعم والمساندة والتضامن مع الحركة الاحتجاجية المتصاعدة في العراق

يشهد العراق موجة متنامية من الاحتجاجات التي تشمل مختلف مدنه، نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية والخدمية، وانعكاسات محاصصات الفساد الطائفية والقومية التي باتت متغلغلة في مفاصل السلطة الحاكمة.

وبينما يعاني العمال والموظفون في إقليم كردستان من تأخير رواتبهم، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تتنصل حكومتا بغداد وأربيل من مسؤولياتهما تجاه سكان الإقليم. وفي مشهد يعكس عمق الفجوة بين السلطة والشعب، يرفع رئيس الجمهورية راتبه إلى أكثر من سبعة وعشرين مليون دينار، غير آبه بمعاناة العمال والموظفين الذين يواجهون أزمات معيشية خانقة.

وفي بغداد، يواصل خريجو المهن الطبية احتجاجاتهم التي قوبلت بالقمع المفرط، ما دفع جزءًا منهم إلى الاعتصام أمام وزارة الصحة في مدينة الطب، حيث مرّ على اعتصامهم أكثر من شهرين دون استجابة من الحكومة.

وفي الجنوب، تشهد مناطق عدة في الديوانية، أبرزها التقية، وغماس في النجف، وقضاء الصادق في البصرة، احتجاجات مستمرة بسبب تدهور الخدمات. إذ تعاني هذه المناطق من انهيار البنى التحتية، بما في ذلك الخدمات الصحية، والمدارس، والطرق، والجسور، والكهرباء، فضلًا عن غياب فرص العمل. وتفشي البطالة بشكل سرطاني في صفوف الجماهير.

وفي البصرة، دخل إضراب عمال بلدية القرنة يومه السادس دون أي رد واضح من السلطات. ولم يأتِ هذا الإضراب صدفة، إذ يواصل عمال البلدية احتجاجاتهم بشكل متكرر، وكانوا في طليعة الاحتجاجات المطالبة بإصلاح سلم الرواتب، حتى أنهم نظموا مظاهرة حاشدة في الأول من أيار عام ٢٠٢٣ أمام مبنى بلدية البصرة، وما زالوا مستمرين في نضالهم المشروع.

أما في الأهوار، فالمشكلة القديمة المتجددة ما تزال قائمة، حيث تتعرض هذه المناطق لعمليات تجفيف ممنهجة وقطع للإطلاقات المائية، مما أدى إلى تدمير الثروة السمكية والحيوانية، وانعكس سلبًا على السياحة وحياة السكان، الذين يجبرون على الهجرة دون أي بدائل حقيقية. وفي موقف يعكس استهتار المسؤولين، يتم تبرير هذه الكارثة البيئية بإلقاء اللوم على المواطنين، واتهامهم بالإسراف في استهلاك المياه!

وفي مدن الفرات الأوسط وأطراف بغداد، يواجه الفلاحون ومربو الماشية كارثة صحية بعد انتشار مرض وبائي جراء تسريب شحنة من الماشية المصابة بالحمى الوبائية، في صفقة فساد جديدة لعناصر السلطة. ورغم خطورة هذا المرض، الذي قد يتحول إلى وباء كارثي، لم تحرك السلطات ساكنًا، في تجاهل تام لصحة المواطنين ومصدر رزقهم.

إن "مؤتمر الحرية والتغيير"، الذي يمثل ثمرة الحركة الاحتجاجية في العراق، ويحرص على دعمها سياسيًا واجتماعيًا وتنظيميًا، يعلن عن وقوفه في الخندق النضالي الامامي لهذه الحركة العادلة. ومن اجل وصول هذه الحركة لتحقيق مطالبها العادلة، يدعو المحتجين إلى تأسيس اشكالهم التنظيمية، وتحمل السلطة السياسية، وكل الأحزاب المتنفذة، المسؤولية الكاملة عن معاناة العراقيين. وفي الوقت ذاته يوجه مؤتمر الحرية والتغيير ندائه الى الحركات الاحتجاجية والجماهير التواقة للحرية والمساواة والرفاه ان تعاضدها وتنظيمها وعدم التوهم بهذه السلطة الفاسدة والانتظار منها بتحقيق أي مطلب مهما كان صغيرا لصالح الجماهير هو خطوة نحو التقدم الى الامام من اجل قلب المعادلة السياسية لصالحها.

مؤتمر الحرية والتغيير

١٩ شباط ٢٠٢٥

المتاجرة بحقوق الفتيات الاطفال وصمة عار على جبين البرلمان العراقي و قوانينه!

أقر مجلس النواب العراقي، الثلاثاء ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بناءا على اتفاقية و متاجرة سياسية مسبقة بين الأطراف الإسلامية الشيعية والسنية والقومية الكردية، ثلاثة قوانين مختلفة معا في جلسة واحدة وسط معارضة ملحوظة من قبل بعض أعضاء البرلمان، وبخلاف الأساليب المعتادة في التصويت.

القوانين التي تم فرضها من قبل الأطراف القومية والطائفية عن طريق اتفاقية قذرة تضمنت تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وفق المذاهب السنية والمذهب الشيعي الجعفري، المقدم من قبل كتلة البرلمان الشيعية، وقانون العفو العام المقدم من قبل الكتلة السنية، إلى جانب قانون استعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها في عهد نظام البعث، والذي تم اقتراحه من قبل أعضاء البرلمان الكرد.

بالتأكيد، التصويت على ثلاثة قوانين مختلفة معا وإقرارها بالطريقة التي تم الاتفاق عليها، يكشف عن جوهر الرجعي وحجم فساد كل النظام الفيدرالي-الطائفي والقومي في العراق، والذي يعتمد على المصالح السياسية للكتل القومية والدينية والقبلية، مما لا يترك أي مجال لحقوق المواطنة المتساوية والعدالة، بحدها الادنى بل ويضع وجود البرلمان والنظام الديمقراطي وحقوق التصويت للمواطنين تحت أقدام الزعماء الدينيين والقوميين الانانيين و الفاسدين، الذين لديهم تاريخ حافل بالفساد والجرائم ضد جماهير العراق وكردستان.

بمجرد أن، حسب هذا الاتفاق بين هذه الكتل، يجعل تفخيذ الفتيات في سن (٩) سنوات قانونا من خلال البرلمان، ويعتبر الاعتداء الجنسي على الفتيات القاصرات شرعيا، من وجهة نظرنا والتحرريين والنساء والجماهير المحتجة، يجعل هذا البرلمان مجرد مؤسسة بلا قيمة ولا شرعية. لقد أصبح واضحا أن البرلمان، الذي يفترض أنه «ممثل الشعب»، هو أداة بيد كتل رجعية، التي هي مستعدة من اجل تحقيق مصالحها وفرض افكارهم و سياساتها المعادية للمرأة والمعادية للإنسانية، دفع المجتمع إلى الوراء وغرقه في الفساد والانتهازية والرجعية.

أن أعضاء البرلمان الكرد من الأحزاب القومية والإسلامية الذين صوتوا لصالح هذه القوانين، يفتخرون بأنهم استعادوا حقا تاريخيا للمواطنين الكورد، الذين تم مصادرة ممتلكاتهم في عهد البعث، لكنهم بهذا الفعل ارتكبوا أكبر جريمة بحق فتيات العراق الأطفال، ويجب أن يواجهوا كراهية جماهير كوردستان التحريرية. يجب أن يتم النظر إلى هؤلاء الأعضاء البرلمانيين الذين صوتوا لصالح هذه القوانين الوحشية وغير الإنسانية، في أي مكان، كمجرمين خطرين ومن المتطاولين جنسيا على الاطفال ويجب فضحهم وإذلالهم.

يجب ادانة هذه المتاجرة القذرة بحياة وكرامة جماهير ونساء وفتيات العراق. يجب أن يواجه برلمان العراق وجميع القوى التي تقف وراء إصدار هذه القوانين القذرة ويدافعون عنها، كراهية جماهير كوردستان و العراق التحررية. ان احتجاجات نساء و رجال كردستان و العراق ، خلال الأشهر الأربعة الماضية ضد محاولات إقرار هذه القوانين التمييزية التي تسمح بالاعتداء على الفتيات القاصرات وفرض القوانين الدينية والطائفية على النساء في عملية الزواج، في عدد من مدن في كوردستان والعراق، والتي تمكنت من تأخير إقرار هذا الاعتداء على جسد وكرامة وحقوق الفتيات بشكل خاص والنساء بشكل عام، يجب أن تتحول الآن إلى حركة أوسع وأكبر في مدن كوردستان والعراق. يجب إيقاف هذا الاعتداء واالتطاول على حقوق النساء والفتيات القاصرات على الفور! يجب على منظمات الدفاع عن حقوق النساء والأطفال وجميع المنظمات والشخصيات التحررية في العالم أن تخلق حركة كبيرة و فعالة لإجبار برلمان العراق والجهاز القضائي في العراق على التراجع وإلغاء هذه القوانين القذرة والتمييزية.

الحزب الشيوعي العمالي في كوردستان

٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٥

البيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس المركزي للجبهة العمالية ...

قطاع غزة، إلى جانب الحملة العسكرية المتصاعدة ضد سكان الضفة الغربية.

وفي فقرة عقد المؤتمر التعريفي بالجبهة:

قرر الاجتماع عقد المؤتمر التعريفي بالجبهة في ١٥ آذار ٢٠٢٥، تحت شعار: «لا للتهجير.. نعم للدولة الفلسطينية» وادرج في جدول أعمال المؤتمر: مكانة الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية، أوضاع الطبقة العاملة والجماهير في ظل الاحتلال، الخطوات العملية لتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني، إصدار القرارات والتوصيات.

كما تم الاتفاق على توجيه دعوات لحضور المؤتمر إلى الاتحادات والمنظمات العمالية حول العالم.

وفي فقرة القرارات:

١. إصدار بيان رسمي يدين سياسة التهجير القسري في غزة والقمع الوحشي الممنهج من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.

٢. إصدار بيان بمناسبة ٨ آذار (يوم المرأة العالمي)، يُسلط الضوء على أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال والحرب.

٣. إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي للجبهة.

٤. توجيه مذكرة رسمية إلى مؤتمر العمل العربي، الذي سنعقد في القاهرة.

٥. إرسال رسالة إلى مؤتمر الاتحادات العمالية البريطانية الذي سنعقد في لندن.

٦. العمل على فتح فروع للجبهة العمالية في مختلف البلدان لتعزيز وجودها الدولي.

وفي نهاية الاجتماع، تم انتخاب أعضاء الى الأمانة العامة وهم: سمير عادل، محمد علوش، أسطة مهدي، حسن حيموتي، خالد حاجي محمد، خيرة بونعجة، سميرة بوحية، عامر عبد الله، عزام الصمادي، د. عويدات خلف، د. فاطمة فؤاد، د. كريمة الحفناوي، محمد كامل، رجاء الكساب.

التاريخ: ١٤ شباط ٢٠٢٥

علمانية الجامعات في...

سمير عادل

وتعلموا داخل الجامعات، وساهموا بفاعلية في الحركة الطلابية، حيث كانت الأحزاب تتنافس على توجيه سياستها والتأثير فيها وسيادة افقها عبر الانتخابات الطلابية.

ان الأحزاب الإسلامية التي تدير السلطة اليوم في العراق تدرك جيدًا أن مفتاح أسلمة المجتمع يكمن في أسلمة الجامعات العراقية. وفي هذا السياق، أصدرت قرارًا يصب في إطار ترسيخ استبداد السلطة السياسية ونهج الأسلمة، يقضي بمنع تشكيل أي تنظيمات طلابية. ويشرف على تنفيذ هذا القرار، إن لم يكن صادرًا عنه مباشرة، وزير التعليم العالي نعيم العبودي، المنتمي إلى ميليشيات عصائب أهل الحق. ويجدر بالذكر أن قانون الأحزاب السياسية في العراق يمنع مشاركة الجماعات المسلحة في الانتخابات أو الترشح لها. لكن العراق، كما هو معتاد، يشكل استثناءً لكل القواعد، حيث يكون الخاسر في الانتخابات هو من يشكل الحكومة، وحيث يتمكن من يملك مقعدًا أو مقعدين في البرلمان من أصل ٣٢٨ مقعدًا من توجيه دفة السلطة والسيطرة على مفاصلها.

بالتزامن مع القرار الذي منع تشكيل أي منظمة طلابية، وأدى إلى حل الاتحاد العام لطلبة العراق، قامت الأحزاب الإسلامية بتشكيل اتحاد جديد، يمثله طلاب الحوزة العلمية في النجف، الذين يجوبون الجامعات لإلقاء المحاضرات الدينية. ولم تتوقف هذه الإجراءات عند هذا الحد، بل امتدت إلى تحويل المناسبات الجامعية، مثل حفلات التخرج، إلى استعراضات طائفية، تُرفع فيها صور قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، اللذين اغتيلا في يناير ٢٠٢١ على يد القوات الامريكية، ويجري خلالها التمجيد بميليشيات الحشد الشعبي. بالتوازي مع ذلك، تم إصدار عدد من القرارات في مختلف الجامعات، مثل فصل الذكور عن الإناث، كما حدث في جامعة تكريت بمحافظة صلاح الدين، وفرض اللباس على الطالبات تحت مسمى "اللباس المحتشم"، إلى جانب تنظيم عشرات المناسبات الطائفية داخل الجامعات

وعلى المستوى الاخر، تمكنت الأحزاب الإسلامية الشيعية وميليشياتها من استغلال سياسة الخصخصة التي كانت جزء من سياسة الاحتلال، لتمهيد الطريق نحو خلق بيئة مواتية للأسلمة، من خلال الجيل الجديد في الجامعات، الذي يجري تأهيله وفق التصورات والأفكار والأيديولوجيا الإسلامية. تسير سياسة الخصخصة في العراق بوتيرة متسارعة، وتشمل جميع الميادين، حيث تتنصل الدولة من مسؤولياتها، ويبرز قطاع التعليم في مقدمة تلك المجالات.

إن تدهور التعليم، كنظام علمي وأكاديمي في المدارس، ليس مجرد نتيجة للفساد، بل إن الفساد ذاته هو أداة ممنهجة تهدف إلى إعداد جيل غير متعلم، مشوش الفكر، فاقد للبوصلة، وغير مسلح بسلاح العلم، ليكون بيئة خصبة لبناء منظومة خاوية من كل شيء سوى الخرافات الدينية والأفكار الغيبية. ويتم، من خلال هذه المنهجية، إغراق العقل الفردي والعقل الجمعي في مستنقع الطائفية، لمنع التفكير النقدي والبحث عن أسباب التدهور الاجتماعي والفقر المدقع، وإجهاض أي محاولة لكسر الجدار الطائفي الذي يُبنى بعناية، وإقامة ستار يحجب الهوية الإنسانية الجامعة التي تربط البشر في جغرافية تسمى العراق.

وعلى الجانب الآخر، تساهم سياسة خصخصة التعليم في حرمان أبناء العمال والكادحين غير القادرين على دفع تكاليف التعليم الجامعي من الوصول إلى الجامعات. وفي الوقت نفسه، تصبح هذه الجامعات إقطاعيات دينية لا يدخلها إلا الميسورون من الطبقة البرجوازية حديثي النعمة، مما يؤدي إلى إنتاج جيل متعلم ليكون أداةً لنشر الطائفية والخرافات والكراهية الدينية والتمييز الجنسي في المجتمع، بهدف ترسيخ النظام السياسي الطائفي والميليشياتي الفاسد، والمُمعِن في ارتكاب الجرائم بحق جماهير العراق.

وتجتمع هذه العوامل لتحقيق استراتيجية أسلمة المجتمع. وبالرغم من وجود مقاومة داخل الجامعات ضد سياسات فصل الذكور عن الإناث، وفرض الزي على الطلاب الاناث، ومقاطعة المناسبات الدينية، إلا أن هذه المقاومة قد يتم إجهاضها إذا لم تُواجه بحراك اجتماعي، وجماهيري، وتنظيمي، وإعلامي واسع. وذلك على غرار ما قام به النظام البعثي سابقًا، حين فرض اتحاد طلبة وحيد داخل الجامعات، وعاقب بالسجن والأحكام المشددة، بما في ذلك الإعدام شنقًا، كل من روج لإنشاء تنظيم طلابي مستقل عن اتحاد الطلبة البعثي.

إن الدفاع عن علمانية الجامعات يشكل أحد عوامل صمام الأمان لإفشال مخطط تقسيم المجتمع وفرض السياسة الطائفية عليه. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توعية الطلبة بمخاطر سياسة الأسلمة في الجامعات من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ خطوة عملية بتشكيل إطار تنظيمي مستقل يرتكز على مجموعة من المطالب العادلة، أهمها: الدفاع عن علمانية الجامعات، ومنع تنظيم المناسبات الطائفية أو تمجيد قادة الميليشيات، والتصدي لسياسة الخصخصة، وضمان مجانية التعليم الجامعي. إضافةً إلى ذلك، ينبغي المطالبة بتوفير مخصصات مالية للطلبة، أسوةً بما كان معمولًا به في النظام السابق، وتهيئة أقسام داخلية مجهزة بجميع الخدمات الضرورية لطلبة المحافظات.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

خطة إنهاء الحشد الشعبي ومستقبل العراق!

عثمان حاج مارف (امجد غفور)

مع تصاعد الضغوط الأمريكية لحل قوات الحشد الشعبي في العراق، أصبحت هذه القضية مصدر ضغط كبير على قادة الحشد والتحالفات المرتبطة بهم، وهم في حيرة من أمرهم حول القرار الذي يجب اتخاذه. إنهم يدركون جيدًا أن حل قواتهم أو دمجها في الجيش العراقي سيعني نهاية المكانة التي يتمتعون بها حاليًا في الحكومة العراقية. وقد لوحظ أن قادة الفصائل الشيعية المسلحة المدعومة من إيران كثفوا من تصريحاتهم في وسائل الإعلام المحلية العراقية، مؤكدين أنهم لن يتخلوا عن أسلحتهم أبدًا!

من الجدير بالذكر أن محمد شياع السوداني، رئيس الوزراء العراقي، قد بدأ مفاوضات مع قادة الفصائل الشيعية المسلحة حول حل قوات الحشد. في هذا السياق، يتصاعد الصراع على منصب رئيس هيئة الحشد الشعبي.

أحد قادة حركة حزب الله النجباء يقول: «لن نضع أسلحتنا إلا إذا تلقينا أمرًا مباشرًا وصريحًا من المرجعية الدينية العليا، ممثلة بالسيستاني. فقط عندها سنضطر إلى الامتثال.» وفي الوقت نفسه، يقول قائد آخر ضمن تنسيقية الفصائل الشيعية إن هناك اتفاقًا على الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية، خاصة بعد أن هددت إدارة ترامب بفرض عقوبات اقتصادية وحرب على بغداد.

أما الفصائل التي ترفض وضع أسلحتها أو الاندماج في الجيش العراقي، فيتم تصنيفها على أنها «فصائل متمردة»، وتشمل هذه الفصائل: «لواء سيد الشهداء، ولواء حزب الله العراقي، وحركة حزب الله النجباء.»

من جهته، أكد قائد في لواء حزب الله العراقي أنهم لن يتخلوا عن أسلحتهم حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشروط محددة، دون الكشف عن تفاصيل هذه الشروط. في حين أفادت مصادر أخرى أن الشروط مرتبطة بمناصب قيادية في قوات الحشد الشعبي، بما في ذلك رئاسة الهيئة.

مع تصاعد تهديدات إدارة ترامب ضد العراق، تدهورت العلاقات بين بغداد وواشنطن بشكل كبير. وفي نفس الوقت، تخشى الفصائل الشيعية من أن تتبع إدارة ترامب نفس النهج الذي اتبعته في اغتيال أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني ضد قادتهم.

وفقًا لمصادر عراقية، لم يتم التوصل بعد إلى أي حل عملي ونهائي بشأن قضية الفصائل المسلحة، ولم يتم اتخاذ أي قرار محدد في المفاوضات مع الحكومة العراقية. يقول رئيس تنسيقية الفصائل الشيعية: «لا يمكن حل أزمة الفصائل المسلحة بين عشية وضحاها، القضية معقدة للغاية، والحكومة العراقية لا تريد الدخول في مواجهة مع هذه الفصائل، ولكنها على الأقل تريد تهدئة الأوضاع لتجنب أي إجراءات عقابية من ترامب.»

بالإضافة إلى أزمة الفصائل المسلحة، هناك أزمة أخرى تتعلق بقيادة هيئة الحشد الشعبي، حيث توجد محاولات داخل تنسيقية الفصائل لإزالة فالح الفياض من منصبه كرئيس لهيئة الحشد الشعبي، الذي يشغل هذا المنصب منذ ١٠ سنوات. مصدر سياسي ضمن تنسيقية الفصائل يتهم نوري المالكي بالوقوف بقوة وراء محاولات إزالة فالح الفياض، بسبب غضبه من محاولات الفياض تشكيل تحالف سياسي يدعم محمد السوداني. كما يشير المصدر إلى أن قوى التنسيقية منقسمة إلى فريقين بشأن فالح الفياض: فريق يضم نوري المالكي وقيس الخزعلي ويدعم إزالة الفياض، وفريق آخر يريد استمراره بقيادة السوداني.

من الجدير بالذكر أن قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، على الرغم من دعمه للسوداني، يمارس ضغوطًا على فالح الفياض للتنحي عن رئاسة الحشد الشعبي، حتى يتمكن فصيله من السيطرة على المنصب. من ناحية أخرى، يقول الفريق الذي يدعم إزالة الفياض إن هذا التغيير ضروري للاستجابة لضغوط الولايات المتحدة، التي تطالب بإعادة هيكلة قوات الحشد الشعبي.

كما كشفت مصادر تنسيقية الفصائل أن أبو فدك المحمداوي، قائد لواء حزب الله العراقي الذي يشغل منصب رئيس أركان هيئة الحشد الشعبي، يرغب في إزالة فالح الفياض والاستيلاء على منصبه. لكن نوري المالكي يرفض تعيين أبو فدك المحمداوي بدلًا من الفياض، حيث أن قادة التنسيقية يريدون الآن تقليل النفوذ الإيراني داخل هيئة الحشد الشعبي، كجزء من جهودهم لتجنب أي إجراءات قد تتخذها إدارة ترامب ضدهم.

بالنسبة لمصير فالح الفياض، من المتوقع أن يقدم استقالته، حيث أن قادة التنسيقية بشكل عام يريدون تنفيذ القرار، لكن هذا يفتح الباب أمام صراع على مكانة الفياض بين الفصائل المسلحة، وبالتالي فإن نتيجة هذا القرار غير واضحة بعد!

ما يظهر في الوضع الحالي للمشاكل داخل فصائل الحكومة العراقية، خاصة فيما يتعلق بحل الحشد الشعبي، هو أن المفاوضات والاتفاقات ليست سهلة، حيث أن الفصائل تلتزم بوضع أسلحتها فقط إذا حصلت على مكاسب كبيرة في السلطة السياسية. وقد طالبت هذه الفصائل بتحويلها إلى كتل سياسية والحصول على مناصب مهمة وحساسة داخل الحكومة، خاصة تلك المتعلقة بالخدمات الأمنية ومكافحة الإرهاب. تحقيق هذه المطالب صعب للغاية على الحكومة العراقية، خاصة أن هذه المناصب موزعة بين الأحزاب السياسية.

من الناحية العملية، لا يمكن لأي فصيل أن يقبل بقرار وضع أسلحة قواته أو دمجها في الجيش العراقي بينما يذهب قادته إلى منازلهم. لذلك، تواجه الحكومة العراقية وضعًا صعبًا ومعقدًا في التعامل مع هذه القضية.

في الواقع، تنفيذ مثل هذا الإجراء سيضعف بنية الحكومة العراقية الحالية، التي تتكون من عدة فصائل مسلحة. وفي نفس الوقت، يطرح السؤال عن تأثير ذلك على بقاء رئيس الوزراء محمد السوداني في منصبه، خاصة مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المقررة في ديسمبر من هذا العام.

بشكل عام، التطورات التي حدثت في المنطقة بعد سقوط نظام بشار الأسد، والمعادلة السياسية التي سعت لتعزيز السلطة الشيعية وتوسيع النفوذ الإيراني، قد تغيرت وأصبحت بالضد من مصالح إيران وحكومة العراق، التي تواجه الآن تراجعًا وتحتاج إلى التكيف مع التغيرات الحالية في المنطقة، إن استطاعت، لأن عدم التكيف سيؤدي إلى نهاية السلطة السياسية لتنسيقية الفصائل.

في هذا السياق، تواجه الحكومة العراقية ضغوطًا، حيث قام بارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بوضع الحكومة العراقية تحت ضغوط تتعلق بتصدير النفط والميزانية وقرارات المحكمة الاتحادية العليا والتعامل مع رواتب الموظفين والمتقاعدين.

في الوقت نفسه، اذا كان تأسيس الحشد الشعبي وتعزيز السلطة الشيعية منذ البداية ، كارثة على حياة المواطنين العراقيين، فان حل الحشد في ظل الصراعات الحالية بين الإسلاميين والقوميين وتشكيل عراق فيدرالي، سيستمر في إحداث المزيد من المآسي والكوارث بأشكال أخرى.

الوضع الحالي في العراق يواجه مرحلة حرجة، خاصة في ظل تصاعد التوترات بين إسرائيل وأمريكا من جهة وإيران من جهة اخرى، وهناك احتمال لحدوث تغييرات كارثية ومأساوية تؤثر على حياة ومستقبل السكان. لذلك، يحتاج العراق الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إحياء تلك الحركات الجماهيرية التي هزت الحكومة العراقية في أكتوبر ٢٠١٨، بحيث تكون هذه الحركة أكثر تنظيماً وشمولية وبأفق وأهداف واضحة، تهدف إلى إنهاء هيمنة الكيانات الحكومية المقسمة بين القوى القومية والإسلامية والميليشيات الطائفية، والسعي لتشكيل حكومة تعكس إرادة الجماهير بشكل مباشر في السلطة السياسية، وتخطو نحو تحقيق المواطنة والحرية والمساواة.